آخر موعد للتعديل وإثبات الجدية هو تاريخ 2025/8/31

«الداخلية»: ضرورة متابعة المسحوبة

جنسياتهن وفق المادة «8» من قانون

الجنسية إجراءات تعديل أوضاعهن

أكدت وزارة الداخلية أمس الأحد

ضرورة متابعة المسحوبة جنسياتهن وفقًا للمادة الثامنة من قانون الجنسية

الكويتية إجراءات تعديل أوضاعهن. وقالت «الداخلية» في بيان صحفي

إنه في إطار حرص الجهات المعنية عاثًى

تسهيل الإجراءات وضمان استمرارية

الاستفادة من المزايا الممنوحة ضمن

«معاملة كويتية» وإلحاقا للبيان الأول

وما تضمنه من توضيحات بشأن آلية

تعديل الأوضاع وإثبات الجدية تنوه

الوزارة إلى ضرورة مباشرة تلك الإجراءات

ضمن المهلة المحددة وتوضح أن أي

في إطار جهود «الداخلية» المتواصلة في التصدي لآفة المخدرات وتجفيف منابعها

النائب الأول يشرف على ضبطية كبيرة من المخدرات تدير عملياتها شبكة إجرامية دولية



النائب الأول خلال إشرافه على الضبطية

أعلنت وزارة الداخلية ممثلة بقطاع الأمن الجنائي تمكنها من توجيه ضربة أمنية نوعية لشلبكةً إجرامية دولية تديـر عملياتها من خارج البلاد وُضْبِطُ كميات كبيرة من المواد المخدرة كانت معدة للاتجار بها داخل البلاد.

وذكرت «الداخلية» في بيان صحافي صادر عن الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمنّى أمس أن

العملية تمت بإشراف ومتابعة ميدانية من النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ

وأضافت أن التحريات والمتابعة الدقيقة أسفرت عن ضبط متهمين من الجنسية الآسيوية في منطقتي «الشويخ السكنية» و»كيفان»، إذ عثر بحوزتهما على 14 كيلو غراما من مادة الهيروين النقى و8

كيلو غرامات من مادة الشبو وميزانين إلكترونيين

وأوضحت أنه تم إحالة المتهمين والمضبوطات إلى جهة الاختصاص لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحقهم، لافتة إلى أن ذلك يأتي في إطار جهود «الداخلية» المتواصلة في التصدي لأفة المخدرات

تأخير عن تعديل الأوضاع أو عدم إثبات الجدية سيترتب عليه إلغاء تلك المزايا. ولفتت إلى أن تعديل الأوضاع لا يمنع النظر في التظلم لدى لجنة التظلمات الخاصة بسحب وإسقاط وفقد الجنسية الكويتية إذ إن آخر موعد لتعديل الأوضاع وإثبات الجدية هو تاريخ 31/8/32 2025.

وذكرت وزارة الداخلية أنها ستعلن قريبا عن برنامج إلكتروني مخصص لاستقبال مستندات تعديل الأوضاع وإثبات الجدية تسهيلا على المستفيدين من المزايا المقررة.

7 شروط و7 إجراءات لإشهارها .. وتعليق الإشهار في 3 حالات

«الشؤون» تصدر اللائحة التنظيمية للجمعيات الخيرية

عدم بث روح الطائفية أو القبلية أو التدخل في المنازعات الدينية أو السياسية حرصاً على تضامن المجتمع لا يجوز نقل موقع الجمعية أو تعديل مواصفاتها أو إنشاء فرع لها قبل الحصول على الموافقة الخطية المسبقة تلتزم الجمعية بعدم طلب أي تبرعات من الجمهور أو الدعوة إلى ذلك بأي شكل من الأشكال إلا بعد موافقة الوزارة

> أصدرت وزيرة الشــؤون الاجتماعية وشؤون الأسرة والطفولة د.أمثال الحويلة قرارا بشأن إصدار لائحة تنظيمية للجمعيات الخيرية.

الخبرية الخاضعة لأحكام هذه

اللائحة بكافـة التعليمات

التنظيمية وإجراءات الأمن

والسلامة التي تصدرها الوزارة

بالتنسيق مع الجهات المعنية.

صاحب الطلب القيام بأي

نشــاط خيري أو اجتماعي

الا بعد اشهار الحمعية طبقاً

للنظام والأوضاع المقررة في

- لا يجوز لصاحب الطلب

أن يتعاقد أو يبرم أية معاملة

باسم الجمعية قبل إشهارها

- لا يجوز نقل موقع الحمعية

أو تعديــل مواصفاتهــا أو

إنشاء فرع لها قبل الحصول

على موافقة الوزارة الخطية

– تلتزم الجمعية بعدم طلب

أى تبرعات من الجمهور أو

الدُّعوة إلى ذلك بأي شكل من

الأشكال إلا بعد الحصول على

الفصل الثاني

شروط وإجراءات الإشهار

مادة (5) :يشترط لإشهار

1 - أن يكـــون مؤسســـو

الجمعية وأعضاء الجمعية

العمومية العاملون كويتيي

الجنسية، ولا تقل أعمارهم

عن (21) سنة ولا يقل أعمار

أعضاء مجلس الإدارة عن 30

2 - ألا يقل عدد المؤسسين

عن 10 أشخاص، وألا يكون

قد سبق الحكم على أي منهم

بعقوبة جناية أو في جريمة

مخلة بالشرف أو الأمانة ما

3 - إقرار المؤسسين بالإلتزام

بالأهداف التي أنشئت من أجلها

4 - إقرار المؤسسين بعدم

المطالبة بتوفير مقر للجمعية أو

دفع بدل إيجار أو طلب معونة

5 - أن تهدف الجمعية إلى

سد فراغ على الساحة المحلية،

وذلك في أوجه الرعاية المتنوعة

6 - يلتزم المؤسسون بعدم

بث روح الطائفية والقبلية، أو

التدخل في المنازعات الدينية أو

السياسيّة، وذلك حرصا على

تضامن المجتمع وإذكاء لروح

7 - أن يكون هدف الجمعية هو القيام بالعمل الخيري

وليس الحصول على ربح مادي.

مادة (6): إجراءات إشهار

الوحدة الوطنية.

سنوية من الوزارة.

لم يكن قد رد إليه اعتباره.

موافقة الوزارة.

الجمعية ما يلي:

من قبل الوزارة.

مادة (4): يحظر على

وجاء في القرار: مادة أولى: تخضع الجمعيات الخيرية من حيثٌ إنشاؤها وتنظيمها وإدارتها والإشراف عليها لأحكام اللائحة الرافقة بهذا القرار.

مادة ثانيـة: يلغى القرار الوزاري رقم (48/أ) لسنة 2015 بشـــأن إصدار لائحة تنظيمية للجمعيات الخبرية. مادة ثالثة : ينشر هذا القرار واللائحة المرافقة له بالجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره ویلغی کل ما یتعارض مع أحكامه.

اللائحة التنظيمية للجمعيات

الفصل الأول

تعاريف وأحكام عامة مادة (1): يقصد بالعبارات الآتية في تطبيق أحكام هذه اللائحة المعنك المبين قرين کل منها: - الوزير: وزير الشــؤون

الاجتماعية وشؤون الأسرة والطفولة. - الوزارة: وزارة الشؤون لاحتماعية.

- الإدارة: إدارة الجمعيات الخبرية والمبرات. - القانون: قانون رقم

24 لســنة 1962م في شأن الأندية وجمعيات النفع العام وتعديلاته. - صاحب الطلب: هو كل

شخص طبيعي أو اعتباري تقدم بطلب إشهار جمعيةً خيرية. - الجمعية: هي الجمعية

الخيرية المشهرة طبقا لأحكام القانون رقم 24 لسنة 1962م بشأن الأندية وجمعيات النفع العام وتعديلاته.

مادة (2) : يلتزم مؤسسو وأعضاء مجلس إدارة الجمعية بأحكام القانون رقم 24 لســنة 1962م وتعديلاته في شأن الأندية وجمعيات النفع العام والقرارات المنفذة له، وقانون العمل الأهلى رقم 6 لســنة 2010م بشأن العمل بالقطاع الأهلي، ويسترشد بالنظام الأسآسي النموذجي للجمعيات الخبرية الصادر

مادة (3): تتقيد الحمعيات

بالقرار الوزاري رقم 61 لسنة

الحويلة الحويلة

الإغاثية العاجلة لدعم الشعب الفلسطيني في غزة

الجمعية تتضمن الآتي: لأحكام القانون.

إشهارها بما يتفق مع النظام الأساسي النموذجي للجمعيات الخيريةً. - محضر اجتماع المؤسسين

- كتـاب من المؤسـسين بتفويض أحدههم لتمثيل

-1 طلب إشهار الجمعية يتقدم به المؤسسون أو من يمثلهم ويتضمــن الطلب الإفصاح عن رغبة المؤسسين في

- عدد 2 نسخة من النظام

إدارة الجمعية.

المؤسسين في إجراءات إشهار

والمواد الغذائية لأهلنا المتضررين في

الحملة الإغاثية العاجلة لدعم الشعب الفلسطيني في قطاع غزة بالتعاون مع وزارة الخارجية ومشاركة جمعية الهَّلال الأحمــر الكويتي وعدد من الجمعيات الخيرية والمبرات الكويتية. الحملة تأتى انطلاقا من الدور الإنساني الرائد لدولةً الكويت وامتداداً لرئسالتهاً الثابتة في دعم القضايا العادلة ومساندة الشعوب المنكوبة وتجسيدا لمواقفها الإنسانية الثابتة والتزاما بدعم الأشقاء الفلسـطينيين في مواجهة الظروف

المتضمن اختيار أعضاء مجلس

والإجراءات المشار إليها 2 - يرفق بالطلب المستندات

الأساسي للجمعية المراد

.. و «الوزارة» تطلق الحملة

أطلقت وزارة الشؤون الاجتماعية وقالت «الشؤون» في بيان صحفى إن

الصعبة التي يعيشونها حاليا. وأوضحت أن الحملة تهدف إلى توفير الاحتياجات الأساسية من الطحين

إشهار الجمعية الخيرية وفقاً

- صورة مـن البطاقات المدنية للمؤسسسين على أن تكون سارية. 3 - تتـولى الـوزارة عند استكمال الطلب للشروط

مخاطبة وزارة الداخلية للحصول على موافقتها الأمنية على المؤسسين وتزويد الوزارة بصحف الحالة الجنائية لهم. 4 - يجب على الإدارة إثبات تاریخ تقدیــم طلبات قید ملخص النظام الأساسي والاحتفاظ بسجل خاص تدون فيه طلبات تأسيس الجمعيات،

اللجنة المختصة بالإشهار في

اللازمة.

ويتم البت في الطلب خلال شهر من تاريخ تقديمه مستوفيا لجميع الشروط والإجراءات 5 - يعرض طلب الإشهار على

في مصر والأردن وفلسطين. الوزارة لأخد موافقتها المبدئية على الإشهار. 6 - تولى الوزارة مخاطبة الجهات المختصـة بالدولة

غزة على أن تستمر التبرعات المالية لمدة

ثلاثة أيام اعتبارا من اليوم عبر الرابط

الالكتروني التالي: حملة الكويت لإغاثة

أهُلنا في غزة (gaza.myfatoorah.com).

وذكرت أن رقم التبرعات وصل حتى

ساعة إعداد هذه المادة إلى 36ر 895 ألف

دينار كويتي مبينة أن الحملة تستقبل

أيضا التبرعات الغذائية العينية وفق

الضوابط المعتمدة على أن يتم شراء

المواد الغذائية حصرامن شركة مطاحن

الدقيق والمخابز الكويتية تطبيقا لقرار

مجلس الوزراء رقم (1461) مع قيام

الهلال الأحمر الكويتي بتنسيق تسليم

المساعدات إلى الجهات آلإغاثية المختصة

للحصول على التراخيص اللازمة للجمعية. 7 - يصــدر قــرار وزاري بإشهار الجمعية متضمنا اسم الجمعية ومقرها وأهدافها وأسماء المؤسسين وملخص نظامها الأساسي وينشر هذا الفرار بالجريدة الرسمية (الكويت اليوم).

(بلدية الكويت، قوة الإطفاء)

مادة (7) : تثبت الشخصية الاعتبارية للجمعية بمجرد نشر القرار الصادر بإشهارها في الجريدة الرسمية (الكويت مادة (8): طلبات الإشهار

التي يتم رفضها تقيد في سجل

هذا الكشف في لوحة الإعلانات يوضح به أســباب الرفض، بمقر الجمعيّة. ويخطر ذوى الشأن بذلك خلال مادة (17): يتعين على شهر من تاریخ صدور قرار الجمعية تزويد الوزارة في أي الرفض، ولذوى الشأن التظلم

من القرار الصادر بالرفض

بوضع لوحة تعريفية على المقر

المعتمد تتضمن اسم الجمعية

ورقم القرار الصادر من الوزارة

مادة (11): تلتزم الجمعية

بإعداد اللوائح التألية لتنظيم

الفصل الثالث

إدارة الجمعيات الخيرية

مادة (12): يدير الجمعية

مجلس إدارة لا يقل عدد

أعضائه عــن 5 من أعضاء

الجمعية ممن بلغوا 30 سنة

ميلادية كاملــة وقت إجراء

الانتخابات على أن يكون حاصل

مادة (13) : يتولى المجلس

إدارة الجمعيــة وفقـــا

للاختصاصات الواردة في النظام

الأساسي النموذجي للجمعية

وبما يتفق مع تحقيق أهدافها.

مادة (14) : يلتزم مجلس

الإدارة بتقديــم صورة من الحساب الختامـــى للعام

المنصرم ومشروع ميزانية العام

الجديد والتقرير الإداري للوزارة

في ميعاد لا يتجاوز شهر من

مادة (15) تلتزم الجمعية

بفتح باب الترشيح لعضوية

مجلس إدارة الجمعية لمدة 30

يوم عمـل ينتهى قبل موعد

الجمعية العمومية بأسبوعين

على الأقل على أن يتم الإعلان عن

ذلك بلوحة الاعلانات بالجمعية

وإرسال خطابا مسجلا بعلم

الوصــول للأعضاء والإعلان

عن ذلك بالصفحات الرسمية

للحمعية على مواقع وبرامج

التواصل الاجتماعي المختلفة.

الجمعية قبل عقد الجمعية

العمومية وإجراء الانتخابات

بأسبوعين على الأقل أن تزود

الوزارة بكشف بأسماء وبيانات

الأعضاء الذين يحق لهم حضور

الجمعية العمومية وكذلك وضع

مادة (16) : يتعن على

انتهاء السنة المالية.

على مؤهل جامعي.

بالإشهار.

العمل فيها:

- لائحة مالية.

- لائحة إدارية.

وبيانات أعضاء الجمعية عند بطلب يقدم إلى الوزارة خلال طلب الوزارة. شــهر من تاريخ إخطارهم مادة (18) : لا يجوز لمجلس إدارة الجمعية قبول أي طلب مادة (9): تلتزم الجمعية عقب إشــهارها بممارسة أنشــطتها في مقر الجمعية والمعتمد من قبل الوزارة بعد أخذ موافقة الجهات المختصة. مادةً (10): تقوم الجمعية

بالانضمام إلى عضوية الجمعية قبل مخاطبة الوزارة وأخذ موافقاتها على قبول العضوية ويتعين على الوزارة أن تقوم بمخاطبة وزارة الداخلية للحصول على الموافقة الأمنية على مقدم الطلب. مادة (19) : بتعين على

وقت بكشوفات تتضمن أسماء

الجمعية تزويد الوزارة قبل عقد الجمعيات العمومية العادية وغر العادية بجميع البيانات والمستندات التى تطلبها الوزارة لاعمال سلطتها الرقابية والتأكد من صحة الإجراءات المنظمــة لعقـد الجمعية العمومية وأحقية الأعضاء في حضورها واتفاق جدول أعمال الجمعية العمومية مع أحكام القانون والقرارات المنفذة له. مادة (20) :يتم انتخاب

أعضاء محاليس إدارات الجمعيات بنظام القوائم أو النظام الفردى وينتخب مجلس الإدارة في أول آجتماع له من بين أعضائه رئيسا، ونائبا للرئيس، وأمينا للسر، وأمينا للصندوق. مادة (21) :يكون انتخاب أعضاء مجالسس الإدارات بالاقتراع السري من أعضاء الحمعيلة العمومية وكذلك اختيار مكاتب تدقيق الحسابات، أما بقية قرارات الحمعيــة العمومية فيكون التصويت عليها علنا برفع اليد. مادة (22): لا يجوز عقد الجمعيات العمومية العادية

وغبر العادية إلا بحضور وتحت إشراف ورقابة الوزارة ولا تعتد بأي قرارات تصدر عن تلك الجمعيات التي تعقد دون حضور الوزارة وتنتهى أعمال الجمعية العمومية ولا تستكمل إذا انسِحبت الوزارة منها في أي

وقت أثناء انعقادها. مادة (23) :يتعن على الجمعية قبل عقد الجمعيات العمومية العادية وغبر العادية تزويد الوزارة بجميع البيانات والمستندات التي تطلبها الوزارة لإعمال سلطتها الرقائية والتأكد من صحة الاحراءات النظمة لعقد ألجمعية العمومية وأحقية الأعضاء

في حضورها.

الفصل الرابع

الإشراف والرقابة مادة (24):تتولى الوزارة الاشراف على الجمعيات المشهرة وفقا لأحكام القانون بواسطة موظفى الإدارة المختصة الذين يحق لهم التفتيش على الجمعية في أي وقت دون سابق إنذار ولهم في سبيل ذلك حق دخول

مقر الجمعية والاطلاع على السجلات والبيانات والمعلومات ذات الصلة بعمل الحمعية. مادة (25): في حال ثبوت ارتكاب الجمعية لأي مخالفات لأحكام القانون والقرارات الصادرة تنفيذا له، لموظفي الإدارة المختصة تحرير مخالفة

بحق الجمعية على النموذج المعد لذلك. الفصل الخامس

الجزاءات مادة (26) :دون الإخلال بالعقوبات المقررة بالقانون أو أي قانــون آخر، في حال مخالفة الجمعية لأحكام القانون والقرارات الصادرة تنفيذا لــه تطبق الإجراءات

التالية: - توجيه إخطار للجمعية

بالمخالفة. - في حال عدم تلافي الجمعية للمخَّالفة خلال أسبوع من الإخطار يتم إيقاف كافة حسابات الجمعية ولا يتم إعادة فتحها إلا بعد تلافي الجمعية للمخالفة.

مادة (27) :للوزارة الحق في تعليق إشهار الجمعية وذلك في الحالات التالية: - ارتكاب الجمعية لمخالفات

حسيمة أو استمرارها في ارتكاب المخالفات أو تكرارها رغم إخطارها من قبل الوزارة. - تخلف الجمعية عن تقديم الميزانية العمومية والتقرير الإداري لعامين متتاليين.

ً- إخَّفـاء أي معلومات أو بيانات مالية تطلبها الوزارة أو التلاعب في البيانات أو تقديم معلومات خاطئة بسوء نية بهدف تضليل الوزارة ومنعها من القيام بدورها الرقابي. مادة (28) :يجوز بقرار من مجلس الوزراء بناء على عرض وزير الشؤون الاجتماعية حل الجمعيــة في إحدى الحالات

- إذا تناقصت عضويتها إلى - إذا أصبحت عاجزة عن

أقل من العدد المنصوص عليه في المادة الرابعة من هذا القانون. الوفاء بالتزاماتها المالية.